كتب: عصام شلهوب

## الدكتور بسام الفرن لـ«مرآة الخليج»:

# معهد البحوث الصناعية في المقام الأول عربياً

***د. بسام الفرن المؤمن بعدم وجود شيء مستحيل، المتحصّن دائماً بخطوط دفاع أولية وأساسية تجنّبه الوقوع في المطبّات. المنفتح على التطورات التقنية والمهنية، المحاط بمجموعة قادرة على العمل الذي تؤمن به وتسعى معه لتحقيق أهدافه...***

***الفرن مجازف يُتقن أصول اللعبة، ويعرفُ كل التعرّجات التي تحيط بعملهَ الذي يواظب عليه بهمّة عالية وقدرة غير محدودة.***

***ولأنه والنجاح صنوان حمل معهد البحوث الصناعية من أقبية الدمار الى نور الواقع، جاعلاً من هذه المؤسسة مرفقاً مهماً يؤمّن الطمأنينة لما يمكن أن يستهلكه المواطن؛ ويفرش الطريق الصحيح أمام الصناعة الوطنية لتتمكن من دخوله الأسواق الأجنبية والمنافسة.***

لقد أعاد بسام الفرن الدول الأبرز لمعهد البحوث الصناعية محدداً لنفسه أهدافاً شرحها بالتفصيل لـ«مرآة الخليج» التي زارته في مقر المعهد الواقع ضمن حرم الجامعة اللبنانية في الحدث.

يقول: لقد تأسس معهد البحوث الصناعية بخلفية وروحية صادقة، وهدفه مساعدة الصناعة الوطنية حتى تتمكّن من أن تكون صناعة بكل معنى الكلمة، لها المستوى المطلوب عالمياً؛ وقادرة على المنافسة في كل الأسواق الخارجية، ومطلوبة داخل السوق المحلي.

وشدّد الفرن على نقطة أساسية تتعلّق بجعل لبنان على المستوى المطلوب عالمياً وقادرة على المنافسة في كل الأسواق الخارجية ومطلوبة داخل السوق المحلي.

وشدد الفرن على نقطة أساسية تتعلّق بجعل لبنان على مستوى المنطقة، وخصوصاً انه كان يعتبره سابقاً بالنسبة إلى الخارج، نقطة انطلاق للصناعة لكل المنطقة... بالإضافة الى العمل على تقديم كل الدعم التقني لإنشاء صناعات جديدة، وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.

### النجاح والإنجازات

ولفت الى أنه منذ تولّيه قيادة المعهد حقق الكثير من الإنجازات إن لجهة الخدمات أو لجهة المراكز التخصّصية التي أُنشِئَت داخل المعهد. هناك خمس مراكز تخصّصية إضافة الى عمل المعهد الأساس كوضع الدراسات وإجراء الاختبارات وغيرها...

### ثمن النجاح

ولأن النجاح يدفع ثمنه الانسان، أكد الفرن أنّ المعهد وخلال الـ12 سنة الماضية نجح من دون أيّ دعم لا من قِبَل القطاع العام ولا من القطاع الخاص. وقد قامت بوجهه عراقيل كثيرة لأن المطلوب إبقاء السوق «فلتان» ومنع إيجاد ضوابط، أو حملات توعية كالتي قام بها المعهد منذ عام 1998 وحتى اليوم. بالإضافة الى حماية الصناعة اللبنانية من البضائع الإغراقية. وباعتبار أنّ الحماية تكون بوضع أوصاف معيّنة لحماية المستهلك، أسّس المعهد مؤسسة «ليبنور» لوضع المواصفات اللبنانية المعتمدة في كل القطاعات الصناعية والتجارية وأوصاف الموادّ المستعملة في البناء. وهذا الأمر أزعج الكثيرين

لغاية في «نفس يعقوب» لا مجال لتعدادها الآن.
وأشار الى أن معهد البحوث والمراكز التابعة له في كل دول العالم يموّل قسم منها من الدولة وقسم من مساهمات القطاع الخاص، وقسم آخر من الخدمات الذاتية التي تقدّمها. نحن لم نكن نحصل على الدعم إلا من الخدمات الذاتية فقط.
وشدّد على أن التمويل ذاتيّ مئة بالمئة، مشيراً الى أن 90 بالمئة من تجهيزات المعهد أو المختبرات هي إما مساعدات أو هبات خارجية.
أما مساهمة الدولة فكانت على عهد الرئيس الشهيد رفيق الحريري، حيث قام مجلس الإنماء والإعمار ببناء هذا المقرّ الجديد وانتقلنا إليه. وهي الإسهام الوحيد الذي قُدّم للمعهد، وأما الباقي فهو تمويل ذاتيّ مئة بالمئة.

## التهديدات

ولأن المعهد العين المراقبة التي حالت وتحول دون إدخال بضائع مغشوشة أو لا تحمل الأوصافَ المحددة، أكد الفرن تعرّضه مع عدد من المديرين والموظفين في المعهد لكل التهديدات خصوصاً عندما نَرْفض بضائع لا تحمل الأوصاف المطلوبة، وقيمتها مئات الآلاف من الدولارات أو حتى الملايين، فحتماً ستتعرّض للتهديد. لكن لا مشكلة لدينا فنحن نعمل وفق القانون والضمير. وعندما سئل عمّن يحميه قال: «الله الحامي».
وعن دور الدولة في الحماية أجاب: هناك بعض عناصر الدرك في المبنى... ماشي الحال.. ما في مشكلة.
وباعتبار أنّ حجم الضرر لا يستهان به عندما ترفض بضائع مغشوشة مستوردة لحساب أحد التجار المدعومين، يكون حجم ردّ الفعل كبيراً، لذلك يشير بسام الفرن الى أن التهديدات التي يتلقاها تنقسم الى قسمين الأولى «همايونية» تعوّدْناها. الثانية سياسية وإدارية وهي الأخطر.
المعهد اليوم يفرض رقابة وأوْصافاً والتزاماً، بعد فترات الالتزام التي أعطيت في الماضي. اليوم اللعب بهذا الموضوع لم يعد مسموحاً لذلك هناك إعادة تصدير ورفض لبضائع كثيرة كانت أوْصافُها كارثية على المواطن اللبناني. ولا يمكن لهذه البضائع أن تدخل الى لبنان من أي ممرّ فهي باتت مكشوفة ومعروفة وليست مطابقة للأوصاف اللبنانية... فكيف تَدْخُلُ الى لبنان. من هنا تدخل سياسة التهديد التي يعتمدها بعض النافذين من السياسيين لحماية التجار المخالفين.
وعن اعتماد التهريب كوسيلة لدخول الأسواق دون المرور بالرقابة المطلوبة، يؤكد الفرن أنّ بضائع التهريب لا علم لنا بها. لكن كل سلعة تدخل عبر المرفأ أو المطار أو المعابر الحدودية نراقبها ونشرف على جودتها ضمن صلاحية المعهد. فهناك بعض السلع لا صلاحية لنا بالكشف عنها. لنأخذ مثلاً اللحم المستورد فالمعهد لا صلاحية له بالكشف عليها، بل هي من صلاحية وزارة الزراعة. إلا إذا حوّلت الزراعية موضوع المراقبة للمعهد.
وأوضح ان التهريب بشكله العام غير موجود إلا للبضائع الصغيرة والخفيفة الوزن وسعرها الباهظ. أتفهّم أن يتم تهريب أدوية أو أجهزة هاتف، لكن لا يستطيع أحد أن يهرّب 5 آلاف علبة «تون» مثلاً...

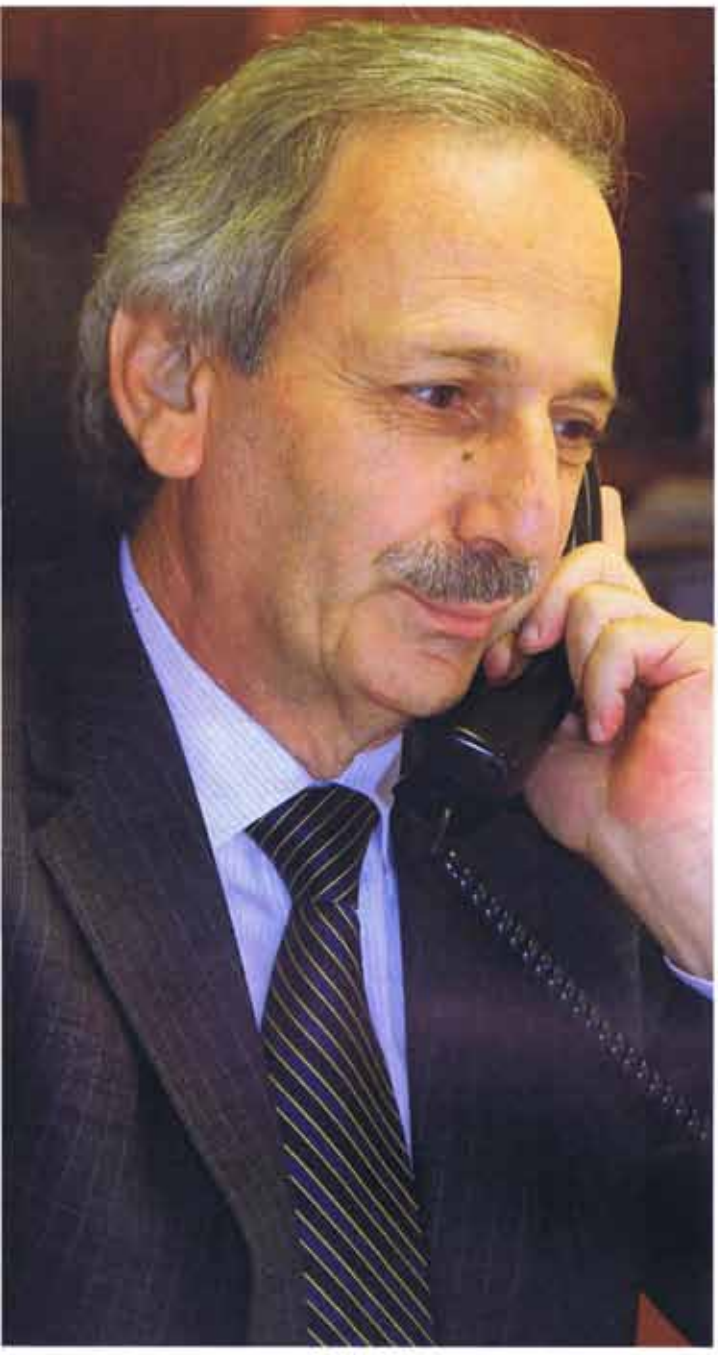

**التهديدات السياسية والادارية هي الأخطر**

**لم يعد مسموحاً التلاعب بالأوصافِ المحددة**

الفرن متحدثاً إلى الزميل عصام شلهوب

ونفى الفرن أيَّ تعارض لعمل المعهد وعمل الجمارك. وقال للمعهد القدرة على الرقابة من خلال ثلاث طرق، الأولى: فحص البضائف في بلد المنشأ بواسطة شركات رقابة معتمدة عالمياً. والثانية، أخذ عيّنات من البضائع المستوردة لفحصها خلال خمسة أيام على أبعد تقدير وإعطاء النتيجة. والثالثة وهي أن يطلب التاجر فحص السلع التي استوردها.

هذه هي وسائل الرقابة، أما الملفات التي لا علم لنا بها فكيف تَتِمُّ مراقبتها؟ نحن نراقب البضائع الموجودة على البيانات الجمركية فقط.. على الرغم من أننا نكتشف بعض الأحيان بضائع موجودة في مستوعبات وغير مصرَّح عنها، نعمل على مراقبتها وفحصها وإصدار النتيجة.

ولأن المعهد مؤسسة ذات منفعة عامة فمن يراقبه؟ يؤكد الفرن ان المعهد يخضع لرقابة مؤخرة من ديوان المحاسبة فقط.

ونفى الفرن أن تكون تكلفة خدمات المعهد مرتفعة، فهي قياساً لمختبرات الأدرن مثلاً أو أوروبا زهيدة ولا تتعدى سعر التكلفة، ففحص «السلمونيلا» مثلاً سعر الفحص الأردن 100 دولار وفي أوروبا 80 دولاراً. أما في لبنان فالسعر 20 دولاراً. خدمات المعهد أقل من سعر التكلفة في كل المجالات المخبرية...

وعن التزام الصناعة الوطنية معاييرَ المطلوبة يؤكد الفرن أنّ المعهد يقوم بتوعية الصناعي على أهمية النوعية المرتبطة بالأوصاف المحددة. وقام المعهد بإنشاء المركز الأوروبي اللبناني للتحديث الصناعي. ومركز لبنان للانتاج الأنظف بالإضافة الى مركز التطوير التكنولوجي ومدى الابتكار، كل هذه المراكز وضعت في خدمة الصناعي. المطلوب التزام كلّ المعايير أن تتمكن الصناعة من المنافسة على المستوى الدولي. ولفت النظر الى أن العديد من الصناعات اللبنانية استفادت من عمل المعهد ومن مراكزه ونجحت لأنها كانت على قناعة بما نقوم به.

## التهريب بشكل عام غير موجود

## على الصناعيين التزام المعاييرِ حتى يتمكنوا من المنافسة

وأسفَ لمحاولات بعض الصناعيين بالاعتماد على المضاربات الضيّقة بين بعض الصناعات، مع العلم اننا لسنا ضابطة مراقبة، أو جهازاً عسكريًّا، للدخول الى كل مصنع ومراقبة كل الانتاج، وظيفتنا ليست داخل المصانع.

وتحدث الفرن عن أسواق التصدير فأشار الى أن السوق الأميركي يشكل جزءاً جيداً لبعض الصناعات، والأسواق الأفريقية والأوسترالية بدأت بفتح أسواقها للسلع اللبنانية. وهناك تبادل صناعي مع أرمينيا وعدد من الدول الأوروبية... عدا التصدير الى الدول العربية مع كل المشكلات التي تعانيها الصناعة في هذا المجال وخصوصاً اليوم نظراً لما يجري في المحيط الاقليمي من حوادث واضطرابات وعدم استقرار.

وشدد الفرن على أن معهد البحوث الصناعية ليس شركة خاصة، بل هو يعمل لمصلحة البلد ولمصلحة المستهلك من خلال ايجاد سوقٍ نظيفٍ لكل يعيش أبناء الوطن بشكل أفضل.